

فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015: اجتماع لندن

المصدر: <http://www.un-ngls.org/spip.php?article4148>

في- تشرين الثاني نوفمبر، قدم المبعوثان الخاصان للرئاسة المشتركة لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام- - - وأمانة الفريق الرفيع المستوى إيجازاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لإلقاء الضوء على نتائج الاجتماع الثاني للفريق الذي انعقد في لندن من - - تشرين الأول أكتوبر إلى - تشرين الثاني/نوفمبر.

ركز اجتماع لندن على موضوع فقر الأسر المعيشية كموضوع عام، وانطلقت أعماله يوم - - تشرين الأول أكتوبر على هيئة ندوة مما أتاح للفريق السماع من خبراء أكاديميين حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالفقر والاستدامة ومن بينها الإسقاطات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية، وسيادة القانون، والتدبير الصحيح للموارد الطبيعية تبع ذلك جلسة نقاش مغلقة في - تشرين الثاني نوفمبر تطرقت للفقر الفردي وفقر الأسر المعيشية مع تركيز خاص على التنمية البشرية. أخيراً، تم تحديد يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر يوماً للتواصل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب. واشتمل يوم التواصل الذي تم تنظيمه بالشراكة مع هذه القطاعات، ستة اجتماعات مائدة مستديرة للمجتمع المدني وفعالية شبابية واحدة واجتماع مائدة مستديرة للقطاع الخاص بالإضافة إلى لقاء مفتوح تضمن بثاً مباشراً عبر شبكة الإنترنت.

نفذت دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية عملية مشاورات عبر الإنترنت للفريق من • - تشرين الأول أكتوبر ولغاية 7 تشرين الثاني/نوفمبر على مرحلتين. تم تقديم تقرير أولي للفريق مؤلف من صفحتين في 30 تشرين الأول/أكتوبر قبيل اجتماعه بلندن، ومن ثم تم إرسال تقرير نهائي مفصل عن هذه المشاورة للفريق في 26 تشرين الثاني/نوفمبر. كلا التقريرين متوفر على الشبكة على الرابط www.worldwewant2015.org/Post2015HLP.

إيجاز المبعوثين الخاصين، للرئاسة المشتركة للفريق الرفيع المستوى والأمانة العامة للفريق

استضاف مكتب رئيس الجمعية العامة والبعثات الدائمة لإندونيسيا وليبيريا وبريطانيا في- تشرين الثاني نوفمبر إيجازاً بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، الغاية الرئيسية منه إطلاع الحاضرين على نتائج الاجتماعات الأخيرة التي عقدها الفريق في لندن² وضم الإيجاز الذي ترأسه الممثل الدائم للملكة المتحدة في الأمم المتحدة، مارك ليال غرانت، المبعوثين الخاصين للرئاسة المشتركة للفريق وعضوين من أمانته، هما³ أمينة ج⁴ محمد وهومي خاراس، وعضو الفريق جون بوديستا.

أوضح مايكل أندرسون، المبعوث الخاص لرئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون، بأن توافقاً في الآراء بين أعضاء الفريق بدأ يتبلور حول بعض الموضوعات المركزية، أي حقوق النساء والفتيات، وزيادة إمكانية الحصول على الطاقة ومن ضمنها أشكال الطاقة المتجددة، والهيكل الأساسية، والنمو الاقتصادي الذي يخلق فرص عمل ويصل إلى أولئك الذين تخلفوا عن الركب، وخلق البيئة والظروف المواتية للتمكين والنمو، وتحسين نوعية البيانات من أجل تنفيذ أدكى وأفضل ومن بينها بيانات المساءلة والشفافية، وتوسيع نطاق الشراكات بحيث تضم مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة.

وتحدث ديرسا بيركايا، المبعوث الخاص للرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو، عن اتفاق الفريق على أن استئصال الفقر هو أهم أهداف جدول أعمال التنمية لما بعد - - - - - وضرورة تحديد فرص العمل وتقديم خدمات الرعاية الصحية سهلة المنال والميسرة والتعليم والسكن والماء النظيف والصرف الصحي وغيرها من الخدمات بصفتها من جوانب ونواتج النمو المستدام والمساواة. وأكد السيد بيركايا على وجوب أن يستند جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية والفهم الجديد للتحديات العالمية العميقة التي تواجه الاستدامة والنمو الاقتصادي.

وأشار عضو الفريق جون بوديستا إلى وجود اتفاق عام بين أعضاء الفريق على وجوب أن يتخذ التكرار القادم للأهداف الإنمائية شكلاً مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن ذلك الذي تأسست عليه الأهداف الإنمائية للألفية وأكد السيد بوديستا إن طبيعة مهمة الفريق هي وضع رؤية تتعلق بالازدهار المستدام للجميع، والوفاء بالتحدي الذي حدده الفريق في القضاء على الفقر في عصرنا، ونوه السيد بوديستا أيضاً إلى الشروط اللازمة ~ لا سيما الشركات العالمية منها^٤ ووجود التزام جماعي" من أجل وضع جدول أعمال طموح لما بعد عام 2015.

وفي سبيل التأكد من أن جدول الأعمال العالمي يعكس الاحتياجات الإنمائية الحقيقية للعالم يرى جميع أعضاء الفريق الرفيع المستوى وضع عملية استشارية حقيقية لتوجيه عمل الفريق نحو جدول أعمال التنمية لما بعد - - - - - وتوسيع السيد بوديستا في هذا الصدد قائلاً إن التشاور الحقيقي يعني أن يكون الباب مفتوحاً وأن ندخل في عملية تواصل منظمة مع المجتمع المدني إلى العمل الخيري الخاص والشباب والقطاع الخاص وقادة الفكر، والأهم^٥ مع من لا صوت لهم ومن ضمنهم الفقراء والأشد فقراً كذلك مركز أودولاي دوكولي، المبعوث الخاص للرئيسة الليبيرية إيلين جونسون سيرليف، على مسألة الملكية المشتركة لعملية ما بعد - - - - - ويرى السيد دوكولي أن دعوة المجتمع المدني والقطاع الخاص للحوار مسألة أساسية من أجل التنفيذ النهائي للإطار وتأثيره الإيجابي^٦ وفي إشارة منه إلى تجربة الرئيسة سيرليف كعامل في مجال التنمية، قال إنها تؤمن بقوة بضرورة التشاور لتجنب المشكلات إرسال الحلول للناس دون إعطائهم الوسيلة لتغيير العملية".

وتحدثت مستشارة الأمين العام لشؤون التخطيط الإنمائي لما بعد - - - - -، أمينة ج^٧ محمد، عن تركيز الفريق على التواصل منذ البداية وعن مساعيه الرامية إلى الاستفادة من الدروس المستفادة من عملية الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة من حيث الملكية الفردية للبلدان والفترة الزمنية الفاصلة بين تبني الأهداف وشروع البلدان فيها^٨ ثم قدمت محمد بعضاً من العمليات ذات الصلة بالأمم المتحدة فيما يتعلق بما بعد - - - - - ومن ضمنها الأمانة الموحدة التي تشكلت جديداً من أجل تقديم الدعم للمبادرات المنبثقة عن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإكمال الأهداف الإنمائية للألفية والبدء بجدول أعمال التنمية الجديد^٩ وقد تم تكليف الأمانة الموحدة، الكائنة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تضم السيدة محمد ومساعد الأمين من كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، بالتأكد من وجود دعم منسق ومتصل، وذلك تطبيقاً للمبدأ العامل الذي تنتهجه الأمم المتحدة في "الأداء الموحد".

وتطرق ملاحظات السيد خاراس للمسائل التي سينظر فيها الفريق في اجتماعاته المقبلة^{١٠} وسوف تساعد هذه المسائل الفريق على القيام بتقييم أولي لما تم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية والأسس المادية اللازمة من أجل صياغة جدول أعمال ما بعد - - - - - وسوف يحدد الفريق الأهداف الإنمائية التي لن يتم إنجازها بالكامل بحلول عام - - - - -، والأهداف التي قد تحتاج إلى تعديل أو توسيع في سياق الطموحات عالية المستوى لإطار ما بعد عام - - - - -، والتحديات

الجديدة ~ الوظائف، مثلاً التي ينبغي النظر فيها^٢ واختتم السيد خاراس كلامه بملاحظة عملية تتعلق باهتمام الفريق في خلق توازن بين الطبيعة الطموحة للأهداف الجديدة والإصرار على عمليتها ومعقوليتها وجدواها الفنية.

الخطوات والاجتماعات التالية

سيتم عقد الاجتماع الثالث للفريق في منروفيا بليبيريا أوائل شهر شباط / فبراير، وسيركز الاجتماع على التنمية الوطنية وسيناقش قضايا من قبيل دور الفاعلين الرسميين، والحكومات، والفساد، والأمن، والدول الهشة^٢ ومن ثم سيركز الاجتماع الرابع الذي سينعقد في بالي بإندونيسيا على الأبعاد الدولية للتنمية لا سيما الشراكات العالمية ووسائل التنفيذ^٢ وسينعقد هذا الاجتماع في آذار / مارس - - - ويعتزم الفريق الاستمرار في عملية التواصل التي يقوم بها مع المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة قبل وخلال اجتماعاته القادمة.

ومن المتوقع صدور المسودة الأولى لتقرير الفريق في آذار / مارس - - - تعقبها مسودة أخرى في نيسان / أبريل 2013 وبالتالي تقرير نهائي بحلول نهاية شهر أيار / مايو 2013.

اجتماعات المائدة المستديرة للمجتمع المدني

اجتماع المائدة المستديرة رقم ٩ فرص العمل

ركز اجتماع المائدة المستديرة رقم - على الطريقة التي يمكن بها مقارنة مسألة التوظيف، وخاصة تشغيل الفئات الأشد فقراً، على نحو جدي. وبدا أن المجتمعين متفقين على الحاجة الملحة إلى خلق فرص العمل سواء من حيث الكم أو النوع. وأشار ممثلو المجتمع المدني إلى وجوب أن تُجرى هذه النقاشات في سياق من تحقيق حقوق الإنسان^٩ ينبغي أن يسهم التوظيف في التنمية المستدامة واجتثاث الفقر وإعمال حقوق الإنسان^٢ وانطلاقاً من هذه الرؤية اعتبرت مسألة توفير "العمل اللائق" مسألة جوهرية كونها تنطوي على الحقوق والحماية الاجتماعية والشراكة.

وفيما يخص جدول أعمال ما بعد - - -، أثار ممثلو المجتمع المدني عدداً من القضايا المهمة، ومن بينها ضمان العيش الكريم ~ توفير العمل اللائق والبدائل المناسبة لمن لا يستطيعون العمل الحماية الاجتماعية، ومعرفة إمكانية إدراج هدف يتعلق بالعمل اللائق ضمن إطار ما بعد عام - - - يكون هدفاً عالمياً وتكون له غايات خاصة بخلق فرص العمل، والتقليل من فرص العمل الهشة، ومؤشرات المساواة بين الجنسين، والنساء والشباب، إلى جانب معرفة الكيفية التي يمكن بها للوظائف الجديدة أن تسهم في وضع نموذج إنمائي جديد أي فرص عمل خضراء مراعية للبيئة لغايات التنمية المستدامة.)

شكلت موضوعات الحماية الاجتماعية والبيئة المواتية لرأس المال البشري والأعمال التجارية أهم مجالات النقاش حيث تم في هذا الصدد إثارة عدد من المسائل ومناقشتها مثل^٩ من الذي ينبغي عليه توفير الحماية الاجتماعية ~ الدولة أم القطاع الخاص؟ وما هي أنواع تلك الحماية؟ وكيف تحمي القطاع غير الرسمي مع إبقائك على التشجيع على الانتقال إلى القطاع الرسمي؟ وكيف نزيل العقبات من طريق الحصول على عمل، بما في ذلك الافتقار إلى التعليم والمهارات الذات الصلة، والنوع الاجتماعي والقدرة وما إلى ذلك؟

ومن خلال النظر إلى التوظيف من منظور الفقر، أشار المشاركون إلى أن دخل الفقراء يأتي إلى حد كبير من الأعمال الصغيرة والزراعة والاقتصاديات الريفية حيث تشكل هذه مجالات يمكن تركيز الاهتمام عليها^٢ ومن بين المجالات

الأخرى التي يجب أخذها بالاعتبار هي معرفة المناطق التي يحدث فيها النمو السكاني، والنظر إلى التوظيف من حيث وضع الاستضعاف وليس من حيث كونها غير رسمية مقابل رسمية، والنظر إلى النساء وأنواع الوظائف التي يحصلن عليها حيث أن - بالمائة من العمل تقوم به النساء لكنهن يحصلن على - - بالمائة فقط من الدخل، والنظر إلى المساواة في التعليم والإعداد من أجل ضمان قدرة فئة الشباب المتزايدة سكانياً على الحصول على عمل.

وخلص ممثلو المجتمع المدني إلى التأكيد على أنه طالما أن التوظيف يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، فإنه من المفيد للفريق أن يفكر ملياً في الروابط التي تربط ما بين جميع المجالات التي نوقشت خلال اجتماع المائدة المستديرة وأن ينعكس ذلك على تحليل الفريق النهائي² كما أنهم شددوا على إبراز مبادئ العمل من القاعدة إلى القمة والمشاركة وعدم التمييز. "فمن دونها لن نحصل على النتائج الكلية للتخفيف من حدة الفقر".

اجتماع المائدة المستديرة رقم ٤ - النمو الشامل للكافة

ركز اجتماع المائدة المستديرة رقم - على عد من المسائل المهمة، مثل^٩ ما هي محركات النمو الشامل للكافة؟ ما هي إسهامات القطاع الخاص في التنمية البشرية؟ ما هو نوع الشراكات التي ستساعد في القضاء على الفقر في الإطار الإنمائي لما بعد - - ؟

فيما يتعلق بموضوع محركات النمو الشامل للكافة، أقر ممثلو المجتمع المدني بأنه يمكن للنمو غير المستدام أن يزيد من عدم المساواة فضلاً عن أن النمو غير المستدام ليس نمواً شاملاً وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين جزءاً من العملية التي تدفع عجلة النمو الشامل للكافة^{١٠} وفي الوقت الذي يمكن للنمو فيه أن يكون محركاً مهماً، يتعين أن يكون هذا النمو تشاركياً وأن يكون للأشخاص المهمشين رأي في صياغة مسار التنمية، حسب رؤية المجتمع المدني^{١١} ولكي يكون النمو تشاركياً، يتعين عليه أن يتيح إمكانية الحصول على التعليم والصحة والمعلومات حيث يُنظر إلى هذه الأخيرة على أنها على قدر خاص من الأهمية من حيث آليات الشفافية والمساءلة؛ فإذا أردت تمكين الناس يجب أن تكون هناك إمكانية للوصول إلى المعلومات وأن تكون تلك المعلومات صالحة للاستعمال.

وفيما يخص القطاع الخاص، شدد ممثلو المجتمع المدني على ضرورة تسخير كافة الموارد من أجل اجتثاث الفقر، وقد اقترح أحد المشاركين بأنه يتعين لنماذج الأعمال أن تتجاوز حدود المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن تعتبر الفقراء بأنهم محرك للنمو وقوة دافعة للتقدم الاجتماعي^{١٢} وأشار أحد المشاركين إلى أن غاية العمل التجاري هي الربح بينما لا يهدف المجتمع المدني إلى ذلك^{١٣} إذن كيف سيتم ردم تلك الفجوة؟ ما هي الآليات المحتملة التي من شأنها أن تمكن العمل التجاري والمجتمع المدني من العمل معاً؟ ونوه آخر إلى أن نقطة الإحباط الكبيرة تتمثل في الرؤية التي تعمل على أساسها الأسواق الحرة كل الوقت مضيئاً بأنه إذا ما وجدت ظروف عدم المساواة سلفاً فإن الأسواق الحرة ستقاوم من حالات التفاوت في المجتمع بدلاً من إحداث المساواة فيه^{١٤} وسلط البعض الضوء على ضرورة أن تعمل الشركات على تحسين مستوى الشفافية وخاصة من حيث علاقاتها مع الدول الهشة^{١٥} وفي هذا الصدد، يُعتبر الاستثمار في المشاركة والمساءلة وتعزيز الحوكمة وسيلة لتحقيق الاستقرار في هذه الدول.

أما عن الشراكة مع القطاع الخاص، فقد شدد ممثلو المجتمع المدني على أنه يمكن للأعمال التجارية أن تتصرف ليس كلاعب مسؤول وحسب، بل ويمكنها أن تبدأ في التفكير بشأن ~ وقيادة^{١٦} بعض من هذه المبادرات والتصرف كشريك في مجال اجتثاث الفقر^{١٧} ثمة حجة مقنعة للأعمال التجارية كي تستثمر في اجتثاث الفقر، مثلاً من خلال منتجات جيدة النوعية من صغار المنتجين ما يمكن له أن يحقق ازدهاراً مشتركاً.

في الختام، كان هناك توافق بأن النمو الشامل للكافة أمر حيوي وأنه لم يعد ممكناً للنمو أن يتجاهل حالة التفاوت² إن الاستثمار في رفاه النساء أمر أساسي لتحفيز النمو الشامل للكافة كما شدد ممثلو المجتمع المدني على أهمية الاستثمار في الخدمات الأساسية بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء وتحديد حد أدنى من الأجر³ كما طُرح سؤال يتعلق فيما إذا كانت ثمة ضرورة لوضع هدف محدد بشأن التقليل من العنف وتعزيز السلم كما تم إلقاء الضوء على البيئة بصفتها مهمة للغاية وخصوصاً فيما يتعلق بالموارد الخاصة بالأجيال المستقبلية.

اجتماع المائدة المستديرة رقم ٩- التمكين المتكافئ

افتتح ممثلو المجتمع المدني الجلسة بالتنويه إلى أن النساء لا زلن غائبات عن محادثات التنمية⁴ ومن الملاحظات التي أثّرت الحاجة الملحة للتركيز على المستويات الشعبية كي تصبح التنمية ذات مغزى⁵ وأشار أحد المشاركين من المجتمع المدني إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تصل إلى المستوى الشعبي ولا تتعامل مع التدهور البيئي والجوع ونقص سبل العيش⁶ ويجب أن تكون هذه القضايا داخلة ضمن الإطار الإنمائي الجديد ويجب عليها أن تركز على المستوى الشعبي، حسبما قال المشارك⁷ وفي هذا الصدد تم اقتراح ثلاث نقاط مهمة لإطار ما بعد - - -، وهي⁸ - - - وجوب وضع سياسات تعالج الفقر والتغير المناخي وعدم المساواة وتركز على النساء، والأوساط الشعبية، وفقر المناطق الريفية، و(2) الحاجة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والسياسات التي تعمل على تحسين الوظائف وسبل العيش، و(3) وجوب إضفاء اللامركزية على الفقر لإتاحة المجال للارتقاء الاجتماعي.

ومن ثم تحول النقاش إلى السياسات والممارسات التي من شأنها أن تعزز التمكين المتكافئ وإفادة الناس الذين يعيشون في الفقر⁹ وقال أحد المشاركين إنه يجب التشديد على المساواة المحلية حيث يتعين مساءلة السلطات المحلية فيما يتعلق بإنفاق المساعدات، وعلى الحكمة والمشاركة على المستوى الشعبي¹⁰ واقترح مشارك آخر أنه يتوجب على الإطار الإنمائي الجديد أن يدعم مصادر الرزق والحفاظ على الموارد الوطنية وتوفير إمكانية أكبر للوصول إلى التمويل البالغ الصغر، فيما شدد مشارك آخر على أنه ينبغي لجميع الفقراء أن يحصلوا على حقوق متساوية في الوصول إلى التنمية. كما أن الأهداف والمؤشرات قد تنحرف عن مسارها إذا لم تكن هناك مشاركة من قبل المجتمعات المحلية في عملية إيجاد إطار إنمائي جديد.

وأوضح مشارك آخر من قطاع المجتمع المدني بأن الأهداف الإنمائية للألفية أحدثت فرقاً عندما قامت الحكومات بتبنيها، وأنه يمكن قياس التقدم الذي تحقق عن طريق التمويل الحكومي¹¹ كما أبرز المشارك نقاطاً مهمة فيما يتعلق بإطار ما بعد عام - - - - مثل¹² الاستثمار في النساء والبنات التعليم والتدريب¹³ وتعزيز المشاركة السياسية والقيادة عند البنات؛ والتأكيد على الحقوق الإنجابية والجنسية التمويل الخاص بالصحة الإنجابية والجنسية وإمكانية الحصول عليها أمر حاسم).

ونطرق النقاش إلى مسألة ما إذا كان من شأن إدخال الأشخاص الذين يعيشون في فقر في ترتيبات رسمية أن يعمل على تفعيل التنمية¹⁴ وتساءل أحد المشاركين من المجتمع المدني عن مدى المجازفة المترتبة على إدخال مثل هؤلاء الناس في ترتيبات رسمية، فيما سلط آخر الضوء على حقيقة أن أبناء القطاع غير الرسمي لا يمتلكون إمكانية الحصول على التمويل أو الحماية وأن ثمة حاجة إلى سياسات تعزز النمو والحماية الاجتماعية¹⁵ ونوه أحد المشاركين إلى أن القطاع غير الرسمي يشكل القسم الأكبر من الاقتصاد في البلدان الفقيرة، ومع ذلك فإنه لا يلقى إلا قدرًا ضئيلاً من الاهتمام.

وتوصلت المجموعة إلى أن تعريف القطاع غير الرسمي يحتاج إلى توضيح فالقطاع غير الرسمي مدني وريفي ويضم أغنياء وفقراء لهم دوافعهم المختلفة وسوف يتوجب على السياسات والممارسات التي تشجع التمكين الاقتصادي أن تتعامل مع التغيير المناخي وأن تجتث الفقر وتقلل من عدم المساواة وأن تشمل رأي الأشخاص المهمشين واحتياجاتهم ومن بينهم النساء وأصحاب الإعاقات وأن تقوم داخل البلدان وفيما بينها.

أما من حيث العملية، فإنه يتوجب أن يكون صنع القرار تشاركياً وأن يركز تركيزاً قوياً على الحقوق؛ وأن يشدد على الحوكمة الرشيدة؛ وأن يعزز المساءلة المحلية؛ وينبغي أن يشتمل على أدوات خاصة بالالتزام بحيث يتسنى مساءلة البلدان ومن حيث الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، خلصت المجموعة إلى أن كثيراً من الأشخاص في البلدان النامية يعملون ضمن ترتيبات غير رسمية، وبالتالي فإنه من المهم مقابلة هؤلاء حيثما كانوا وينبغي أن يحصل الأشخاص الذين يعلمون في القطاع غير الرسمي على نفس المنافع التي يتمتع بها أولئك العاملون في القطاع الرسمي ومن ضمنها التأمين والحساب البنكي.

وأما بالنسبة للمؤشرات الخاصة بإطار ما بعد عام 2015، فيتوجب أن تعمل من أسفل إلى أعلى وأن تمثل أولئك الأشخاص الذين فاتهم قطار إطار الأهداف الإنمائية للألفية ومن ضمنهم النساء وأصحاب الإعاقات والشباب وفقراء الأرياف وغيرهم من الجماعات المهمشة.

اجتماع المائدة المستديرة رقم ٤ البيئة وإدارة الموارد والتغير المناخي

ناقشت هذا الاجتماع مسألتين مهمتين، هما ما هو الدور الذي تلعبه إدارة البيئة والموارد الطبيعية في التقليل المستدام من حدة الفقر؟ وأين يقع التغيير المناخي ضمن الإطار الإنمائي لما بعد 2015؟ مهد أحد المشاركين الطريق أمام هذا النقاش من خلال ملاحظته بأن الناس يعتمدون على الموارد الطبيعية وأنه إن لم يتم أخذ البيئة والموارد الطبيعية في الحسبان فإن التنمية التي تم إنجازها حتى هذه النقطة لا معنى لها ينبغي على قادة العالم أن يضعوا إدارة البيئة والموارد الطبيعية في صدارة جدول أعمالهم.

وقال مشارك آخر إن القضية البيئية تمثل بعداً مهماً للغاية في مسألة الأمن الإنساني وسبل العيش والكرامة الإنسانية ويجب أن تؤخذ من زاوية حقوق الإنسان والتمدن بالنسبة للتغير المناخي، ينبغي إيلاء الاهتمام للأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر الشباب والنساء وكبار السن وأصحاب الإعاقات والبلدان الأكثر هشاشة ويتوجب النظر إلى الأسباب العضوية لعدم الاستقرار والظلم عند صياغة الإطار الإنمائي الجديد وينبغي أن يتم تأسيسه على مبادئ ريو لعام 1992.

وأكد أحد المشاركين من المجتمع المدني على التأثير الذي يتركه التدهور البيئي والتغير المناخي والكوارث الطبيعية الناجمة عنها على النساء مما يضاعف من هشاشة وضعهن وفقرهن كما تتأثر النساء كضحايا للنزاعات التي تندلع حول الموارد الطبيعية المحدودة ثمة ضرورة لتعميم الوعي بالمنظور الجنساني في جميع الأهداف بالإضافة إلى كونه هدفاً مستقلاً بذاته ينبغي النظر إلى النساء على أنهن جزء أساسي من الحل وأن يتم شمولهن في عمليات صنع القرار الجارية حالياً على الصعيدين الدولي والوطني ومن خلال جعل وحدة فقر الأسر المعيشية نقطة تركيز النقاشات التي يخوضها الفريق، نجد أن ثمة حاجة لفهم أنه توجد تجارب مختلفة للفقر بمعنى أن يمكن أن لا يتم شمول أولئك الذين يعانون من الفقر الشديد ضمن الأسرة لذا من الضروري أن يتم تطبيق البيانات المصنفة على مستوى الأسرة على قضايا أخرى من عدم المساواة أيضاً.

وأشار مشارك آخر إلى وجوب أن تكون الاستدامة البيئية مسألة مركزية في التنمية إذا ما أرادت أن تفيد أعداداً كبيرة من الفقراء ذلك أن أكثر من نصف فقراء العالم يعيشون في نظم إيكولوجية هشّة^٩ أضف إلى ذلك أن التغير المناخي يعني المزيد من الضغط على هذه النظم الإيكولوجية التي من المرجح أنها ستنتهار وتعمل على تفاقم التحديات التي يواجهها الفقراء^{١٠} تعتبر أنظمة الدعم البيئي في الغالب سلعة شعبية بالمصطلحات الاقتصادية وهي سلعة تتطلب دقة في الإدارة^{١١} يعتمد الفقراء بصورة أكثر مباشرة على هذه السلع، لذا فإنها إن لم تتم إدارتها على النحو الصحيح فإن الذي سيعاني أكثر من غيره هم الفقراء وعلى وجه التحديد النساء الفقيرات.

وشدد أحد المشاركين من المجتمع المدني على أن انعدام المساواة في الاستهلاك لا ينطبق فقط على التغير المناخي فثمة استخدام للموارد غير متكافئ بالمرّة^{١٢} ولا يمكن انتشار النّاس من الفقر إلا إذا قللت البلدان الأغنى من استهلاكها^{١٣} ومن خلال مقارنة معدلات الاستهلاك، حيث يستهلك الشمال أكثر من -- \$ من الإنتاج العالمي، شدد مشارك آخر على ضرورة التعامل مع مسألة التوازن بين احتياجات الناس واحتياجات الكوكب^{١٤} يجب على ملوئي البيئة أن يدفعوا ضمن الإطار الجديد كي يتسنى أيضاً التعامل مع أنماط الاستهلاك أيضاً^{١٥} وينبغي أن يكون استخراج الموارد الطبيعية مستداماً وأن يكفل بقاء التنوع الأحيائي^{١٦} وقد أشار مشارك آخر إلى أنه يجب على جدول أعمال ما بعد -- - أن يتصدى لقضايا الاستهلاك ~ العلاقات بين الاستهلاك في الشمال والغرب والإنتاج في الجنوب والشرق^{١٧} سيكون ذلك تحدياً كبيراً، إلا أن وجود رؤية لحياة مستقبلية جذابة بالنسبة للبشر أمر ضروري، رؤية من شأنها أن توجد إحساساً بالإمكانية والأمل.

واتفق المجتمعون على وجوب أن يكون تقليل الاستهلاك في البلدان الغنية جزءاً من إطار ما بعد عام -- - الذي يجب أن يكون شاملاً وطموحاً وعمالاً على التحول^{١٨} ويقع العلم في صميم هذه النقاشات^{١٩} - ثمة حاجة لبناء معرفة علمية عند كل مستوى من المستويات وتبادلها مع الآخرين. - يجب الاحتفاظ بالمعرفة والفهم العلميين في البلدان النامية^{٢٠} ويجب التقليل من حجم عدم المساواة لأن الذي يتضرر منها أكثر من غيره هم الأشخاص الذين يعيشون على هامش المجتمع، كما أن هناك حاجة إلى النظر إلى الأشخاص الأكثر عرضة، ومنهم النساء، والتفاوت بين البلدان^{٢١} ومن حيث التكيف، ثمة حاجة إلى التأكد من أن الناس الذين يعيشون في أشد النظم الإيكولوجية هشاشة يمتلكون السبل المناسبة لخلق القدرة على الصمود. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان والعلاقة بين الناس والكوكب في صميم هذه النقاشات.

اجتماع المائدة المستديرة رقم ٤- عدم المساواة

تطرق اجتماع المائدة المستديرة رقم ٣ - لعدد من المسائل المهمة، مثل^{٢٢} كيف يمكن التعامل مع عدم المساواة من أجل تعزيز التنمية الشاملة للكافة؟ وما هي الدروس التي تم تعلمها من قياس نتائج الأهداف الإنمائية للألفية؟ كيف نمنع القياس الإجمالي لما تحقق من الأهداف الوطنية من حجب التفاوت في النتائج في الإطار الإنمائي لما بعد عام 2015.

ناقش هذا الاجتماع عدداً من القضايا التي شملت تعريف عدم المساواة، وخاصة اللامساواة بين الجنسين، والاستجابات المحتملة^{٢٣} كما نوقشت المسؤوليات المتبادلة للفريق الرفيع المستوى والمجتمع المدني في صياغة إطار إنمائي جديد.

تحدث المجتمعون عن معاناة كثير من الجماعات المختلفة من عدم المساواة، مثل^{٢٤} أصحاب الإعاقات، وكبار السن، والأطفال والشباب، وأبناء جماعات الأقليات بالإضافة إلى عدم المساواة بسبب نوع الجنس^{٢٥} كما ينشأ عدم المساواة عن

مكان عيش الأشخاص ~ فقد تعاني المجتمعات الريفية من عدم المساواة والتهميش وكذلك الحال بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في دول هشة وبيئات متأثرة بالنزاعات حيث تعاني التنمية من بطء أو انعدام التقدم.

لعدم المساواة كثير من الأبعاد، شأنها في ذلك شأن الفقر وتفاوت الدخل هو البعد الأبرز بين أبعاد عدم المساواة، ولكن هناك تفاوت في إمكانية الحصول على الخدمات من قبيل الصحة أو التعليم أو على الفرصة الاقتصادية.

وقد تم الإقرار بعدم المساواة بين الجنسين كواحد من أكبر التحديات التي يجب التغلب عليها لأنه يحول دون تنمية النساء والبنات من حيث حصولهن على حقوقهن الخاصة ولأنه يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولم تتوافق الآراء حول ما إذا كان يتوجب وضع هدف مستقل خاص بعدم المساواة أو اللامساواة بين الجنسين، أو ما إذا كان من الأفضل التأكد أن الأركان الرئيسية للإطار الإنمائي ~ سواء أكان اقتصادياً أم مرتبطاً بالتنمية البشرية والسلام والأمن- قد تم تعريفها بطريقة تخدم كلا الجنسين.

وكان هناك توافق في الآراء حول أهمية وجود بيانات جيدة وبيانات مصنفة حسب الجنس لجميع الأهداف من أجل مراقبة التقدم في العمل وإتاحة المجال لوضع سياسات واستراتيجيات إنمائية مستتيرة^٢ من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والدولي.

وأقر المجتمعون بأن هناك عدداً من التحديات لا يزال قائماً؛ فقد لا تستفيد النساء والبنات الأشد فقراً من التقدم في بعض قطاعات الاقتصاد أو التوظيف^٣ يجب أن يكون هدفنا هو النمو الشامل للكافة بمعنى أنه يمكن للجميع أن يستفيدوا من الاقتصاد الآخذ في النمو^٤ كما أن التقدم في قضايا من قبيل حقوق الأرض كانت أيضاً مهمة إلا أنها كانت تحتاج إلى أن يصاحبها إجراءات تدعم توفير إمكانية أفضل للحصول على الرعاية الصحية.

يجب ألا نتعامل مع عدم المساواة على أدنى المستويات فقط، بل وبطرق تدعم إحداث مزيد من التنمية في حياة الناس. فقد حققت بعض البلدان، مثلاً، تقدماً جيداً جداً في تعزيز إمكانية الحصول على الدراسة الأساسية، إلا أنها لم تقم بعملية انتقال نحو مرحلة التعليم الثانوي^٥ كما تمثل إمكانية الحصول على التمويل قضية أخرى أيضاً وخاصة في أفريقيا^٦ تعمل خطط التمويل البالغة الصغر على توفير ما يكفي للبقاء وليس ما يكفي لتمكين الناس من الادخار أو الاستثمار بما يمكنهم من الانتقال إلى المستوى التالي.

أما من حيث صياغة الإطار فقد نوه المجتمعون إلى عدد من التحديات المهمة ومنها^٧ التعامل مع القضايا التي تتسبب في حدوث انقسام على المستوى المحلي، والتعامل مع القضايا السياسية كالسياسات^٨ ومن ضمنها السياسات الاقتصادية^٩ المتبعة في بلد ما ولكنها تؤثر على بلدان أخرى^{١٠}، والتأكيد على أن الإطار سيكون ذا مغزى وأنه يأخذ بعين الاعتبار تكلفة الإجراءات والالتزام المالي اللازم للتنفيذ^{١١} ثمة ضرورة للاستماع على نحو أكثر مباشرة إلى أولئك الذين يعانون الفقر وعدم المساواة. وهناك توافق في الشعور بضرورة رفع المعيار المعنوي والأخلاقي إلى مستوى أعلى.

اجتماع المائدة المستديرة رقم ٤- الرعاية الصحية والغذاء والماء والطاقة والتعليم

تطرق هذا الاجتماع للمساءلة الأساسية، أي كيفية التأكد من أن كل الناس وخاصة الأشد فقراً والأشد تهمةياً يحصلون ما يحتاجون إليه من الغذاء والماء والطاقة والرعاية الصحية والتعليم.

خلال محاضرة الافتتاح تم عرض عدد من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية ومنها أن النسب المئوية ليست أفضل السبل للوصول إلى الناس وأن زيادة التشديد على الإحصائيات قد يحول دون تحقيق تقدم على مستوى النوعية، كما أن تقييد الأهداف والغايات بنواحي معينة من الحياة له تأثير عكسي نظراً لكون مسائل الغذاء أو الماء أو الطاقة أو التعليم مرتبطة بالكثير من القضايا الأخرى (العمل، وحماية البيئة، والهوية القانونية، والمسكن اللائق، إلخ). وبالتالي فإن تحقيق تقدم ذي شأن يتطلب اعتبار هذه الأهداف جزءاً من إطار حقوقي إنساني شامل، وفقاً لما أكد عليه المشاركون الذين أكدوا أيضاً على أن من دون وجود مشاركة ذات مغزى في كل مرحلة من مراحل تصميم وتنفيذ المشروع، فإن هذا المشروع لن يلبي مطلقاً احتياجات الأشخاص الأشد فقراً والأكثر تهميشاً.

ومن ثم أثار بعض المشاركين المسألة التالية هل يمكن لإطار ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية أن يستفيد من مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ليس بصفقتها مكوّن أولي، بل بالأحرى كأداة تنفيذ مستمرة وطويلة الأمد؟ وقال هؤلاء إن المشاركة الحقيقية للفئات الأشد فقراً واستغلال تجربتهم وذكاؤهم من شأنه أن يمثل نهجاً فعالاً ومبتكراً للقضاء على الفقر الشديد.

ودعا أحد المشاركين إلى التركيز على الصحة والتعليم اللذين ينبغي أن يُؤخذا بعين الاعتبار ضمن نهج قائم على الحقوق بما في ذلك مبادئ المساواة والشفافية وعدم التمييز وسيادة القانون² وأضاف بأنه ينبغي أن يشمل الإطار الحقوق الجنسية والإنجابية مع الاعتراف بإمكانية الوصول الشاملة للتثقيف الجنسي الشامل وإمكانية الوصول الشاملة لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية² وعلى صعيد الرعاية الصحية، شدد مشارك آخر بصورة خاصة على ضرورة وجود قدر أكبر من الاستثمار في مجال القبالة.

وألقي مشارك آخر من المجتمع المدني الضوء على نقطتين يجب التركيز عليهما فيما يتعلق بإطار ما بعد 2015، هما: المساواة والجودة، وأوصى بأن يتم استهداف المجتمع برمته في وقت واحد وليس جماعات محددة فقط متشديداً بمثال بناء مدارس فيها دورات مياه لا تخدم الفتيات فحسب بل الأطفال أصحاب الإعاقات أيضاً مما يعزز من إمكانية حصول هاتين الفئتين على التعليم² كما أكد المشاركون على أنه يمكن تحقيق أقصى قدر من التأثير إذا تم استهداف الفئات الأشد فقراً أولاً ~ الكلفة أكبر لكن التأثير البشري أعظم² إن مشاركة المجتمع وتصنيف البيانات أمران لهما أهمية مطلقة لضمان إحراز تقدم نحو توفير إمكانية الوصول والمساواة، حسب المشاركون.

وقال مشارك آخر إن كبار السن يتعرضون للتهميش المنهج في التعليم والرعاية الصحية وتوفير الغذاء والماء في أوضاع الأزمات على الرغم من الخدمات المهمة التي يقدمونها لمجتمعاتهم المحلية² وبالتالي شدد المشاركون على ضرورة الوصول إلى هؤلاء وفهم احتياجاتهم على نحو أفضل² كما عبّرت آراء عن أهمية التأكد من وجود حد أدنى للحماية الاجتماعية الأساسية تشمل جميع أبناء المجتمع المحلي.

وأوضح أحد أعضاء الفريق الرفيع المستوى التحدي المتمثل في تمكين الناس والمجتمعات المحلية بحيث يصبحوا قادرين على المشاركة التامة، كما أنه أقر بالحاجة إلى وجود بيانات مصنفة² ووصف الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بأنها الطريق نحو التقدم، وقال إن إيجاد توازن بين القضايا طويلة الأمد والقضايا الفورية أمر جوهري وإن إنجاز بعض أنظمة الرعاية الصحية سيستغرق 15 سنة، إلا أن ضمان صحة الناس في الوقت الراهن أمر حاسم.

لقد أوضحت النقاشات التي دارت خلال اجتماع المائدة المستديرة هذا أن البيانات ستلعب دوراً مهماً في تعريف جدول الأعمال الجديد وذلك فيما يخص الرعاية الصحية والغذاء والماء والطاقة والتعليم وأنه من الضروري اعتماد نهج قائم على الحقوق يعمل من القاعدة إلى القمة.

اجتماع المائدة المستديرة للقطاع الخاص

رحب أعضاء الفريق الرفيع المستوى وممثلو مجتمع الأعمال بهذا الفرصة التي سمحت بفتح حوار حول دور القطاع الخاص في هذه المرحلة المبكرة من عمل الفريق.

تطرق النقاش أولاً للتحدي المتمثل في خلق وتفعيل بيئة مناسبة لإيجاد فرص العمل ونمو القطاع الخاص من أجل المساعدة في القضاء على الفقر، وقد تم التقدم ببعض الاقتراحات في هذا الصدد ومنها الحاجة إلى تطوير هياكل أساسية تتوفر بها إمكانية أفضل لاستعمال الطرق والأرض والطاقة، وتطوير نظم التعليم التي تنتج قوة عمل ماهرة ومدربة وقادرة على إقامة مشاريع، وتمكين النساء كي يتغلبن على التمييز والعوائق القانونية وقلة القدرة على الحصول على التمويل والأرض، وضمان سيادة القانون والحد من الفساد الذي يكافئ ترليون دولار من أموال الضرائب على الفئات الأشد فقراً، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية من أجل بلوغ مرحلة تتخطى مرحلة المساعدات، وتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا الجديدة في البلدان النامية وليس فقط نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة، والتعامل مع قضية التغير المناخي وشح الموارد.

ومن ثم نوقشت مسألة الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث أبرز المجتمعون ضرورة إقامة شراكات جديدة وكبيرة فيما بين القطاعات وكذلك الحاجة إلى العثور على طرق أكثر فعالية لتبادل النتائج، وسوف تتطلب مثل هذه الشراكات ثقة معززة واحتراماً متبادلاً بين أصحاب المصلحة فيما ينبغي على وكالات الأمم المتحدة أن تخلق بيئة مواتية لإقامة شراكات فعالة، حسب ما أعرب عنه المجتمعون.

وتم التأكيد بصورة استثنائية على مسألة شمول كافة أثناء المناقشات التي دارت أثناء هذا الاجتماع يجب دائماً أن تشمل هذه الشراكات الشركات المحلية والنساء القرويات وصغار المزارعين ويجب أن تعمل الأعمال التجارية على إدماج هذه الجهات ضمن نموذجها العامل، حسب المشاركين الذين حثوا أيضاً شركات القطاع الخاص على التحرك إلى ما هو أبعد من المسؤولية الاجتماعية للشركات بغية معالجة الفقر بوصف ذلك من صميم العمل، ومن ثم أعلن المشاركون أنه يجب على المجتمع المدني والحكومات والأعمال أن تتعاون فيما بينها من أجل خلق طلب على السلع والخدمات المستدامة والمنتجة بأساليب أخلاقية.

من أجل تحفيز الأعمال التجارية وجعلها تفهم دورها في اجتثاث الفقر، أبرز المشاركون الحاجة إلى ترجمة جدول أعمال ما بعد عام 2015 -- إلى لغة أعمال؛ والتشجيع على زيادة التدفق المالي الوارد من تمويلات خاصة وتوجيهه على نحو أفضل؛ ودعم مراكز الوسطاء والممارسين الموجودة داخل البلد في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

في النهاية، يرى المشاركون أنه يجب دراسة الأهداف الجديدة ضمن حدود كوكبنا، ومن هنا فإن الأعمال تحتاج إلى الإطار الصحيح فيما ينبغي على البيئة المواتية أن تشتمل على قوانين وحوافز ذكية.

وتم التشجيع على عقد جلسات حوارية مستقبلية مع أعضاء الفريق في الاجتماع القادم، وذلك كخطوة تالية تهدف إلى دفع النقاش قدماً نحو الأمام، وسوف تقدم المعلومات للفريق الرفيع المستوى من خلال عملية التواصل التي تقوم بها الأعمال التجارية الفردية والمجموعات التجارية العالمية والائتلافات التجارية الوطنية.

فعالية شبابية قادة شباب وأصوات شابة

أتاحت الفعالية فرصة للفريق للتفاعل مع الشباب واكتساب فهم أفضل للتنمية من منظور الفئة السكانية الأكبر في العالم؛ فنصف سكان العالم أكثر من ٢٠ بليون نسمة تقل أعمارهم عن ٢٠، و٢٠ بالمائة من الشباب يعيشون في البلدان النامية، يُشكّل الشباب عنصراً حيوياً في صياغة أي التزامات جديدة وقيادتها على صعيد التنمية العالمية والتصدي للفقر حول العالم ~ ولكنهم يتأثرون على نحو متفاوت بأكثر المشاكل إلحاحاً في مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم ولا يزالون معزولين عن عمليات صنع القرار، وكثيراً ما يُغفلهم المسؤولون كأحد مصادر التغيير والتنمية.

هدفت الفعالية أيضاً إلى إعطاء الشباب فرصة للتعبير عن فهمهم للسياق الذي يعيشه جيلهم، وتقديم مدخلات عملية ومهمة لعملية ما بعد عام ٢٠٢٠ - - - - - وحيث أن الشباب حددوا سياق النقاش، برز أحد الشواغل الرئيسية متمثلاً في الحاجة إلى مراجعة نظام التعليم التقليدي ليصبح أكثر ملاءمة لحياة الشباب اليومية وحياة مجتمعاتهم المحلية، وأثيرت نقطة أخرى تمثلت في الانقار إلى فرص عمل لائقة تكفي الشباب والشابات الداخليين إلى سوق العمل كل عام، وتبع أحد المشاركين الشباب هذه النقطة بالإقرار بحاجة الشباب إلى القدرة على امتلاك الأدوات التي يحتاجونها للتقدم في حياتهم المهنية، بما في ذلك نقل المعرفة في الاقتصاد الرقمي، وامتلاك المهارات اللازمة للوصول إلى الأسواق، ليتمكنوا من "رصد الاتجاهات".

وقال أحد الممثلين الشباب: "أنتم الآن بحضرة شبابٍ كبارٍ في أعقاب الأهداف الإنمائية للألفية، وسيكون لأصواتهم وأرائهم دورٌ محوري في صياغة الأهداف الجديدة وتنفيذها وتقييمها" لذا فإن مسؤوليتنا تحتم علينا المشاركة في تنميتها والتصدي للتحديات التي تواجهها والاحتفال بنجاحها لأن الشباب قادرون...".

وقال ممثلٌ آخر في معرض الحديث عن الحاجة إلى توفير فرص عملٍ للشباب: "طبعاً نحن بحاجة إلى فرص عمل، ولكننا كشباب نريد أهدافاً تركز على الثروات الجديدة المستحدثة في مجتمعاتنا المحلية وبلداننا، أهدافاً ومؤشرات تسهل على الجيل الجديد استحداث الأعمال التجارية والأسواق وإيجاد سلاسل جديدة للتوريد تمكّننا من أن نكون جزءاً من الحل لمشكلة قلة فرص عملنا وضربت إحدى المتحدثات مثلاً لمشروع إنمائي يقوده الشباب في بلدها ويركز على إعادة الأطفال إلى المدارس بإعطائهم فوانيس تعمل بالطاقة الشمسية ولا يمكن شحنها إلا في حرم المدرسة. وقادت المبادرة إلى إقامة جمعية تعاونية بين القرويين حيث أشرك الشباب العاطل عن العمل في بناء طرق ومدرسة ومستشفى وشبكات صرف صحي مغلقة، وانطوت المبادرة أيضاً على مخطط يكفل التوظيف لضمان أن الشباب لن يُضطروا إلى العثور على بدائل إشكالية عند انقطاع العمل، وقد ساهم المشروع في التصدي للبطالة ومعالجة مسائل أخرى عديدة منها تمكين المرأة واستدامتها، وتعليمها، ورعايتها، وصحتها، ونظافتها.

وأشارت ممثلةٌ أخرى إلى الصحة كعنصر لا غنى عنه في التنمية البشرية، ينبغي للشباب أن يكونوا خالين من الأمراض التي تعيقنا عن العيش بحرية في إطار المجتمع، ومن الأبعاد العديدة للصحة، نحن نؤمن بأن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية ضرورية لتمكين الشباب وتمكيننا من اتخاذ قرارات حكيمة يتأثر الشباب على نحو متفاوت بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية، ففي أفريقيا، يسجل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية أعلى معدلاته بين الأشخاص

الذين تتراوح أعمارهم بين - و - في البلدان النامية، ويُشكّل الحمل غير المخطط له المسبب الأكبر لوفاة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين - و -، غير أن هذه الأمثلة ليست سوى غيض من فيض الحديث عن الصحة الجنسية والإنجابية وكيف أنها عاملٌ رئيسي في التنمية. وهي على وجه التحديد أداةٌ قادرةٌ على تمكين الفتيات والشابات مثلي.

وبعد جولتين من المناقشات حول مائدة مستديرة استمرت كل مناقشة 10 دقائق، برز عددٌ من النقاط الرئيسية.

من حيث ضمان إدماج الشباب وابتكارهم في عملية وإطار ما بعد 2015:

- الشباب هم أصحاب مصلحة مبدعون ينبغي أن يشاركوا في الحوار التنفيذي وأن يكونوا شركاء رئيسيين في عملية ما بعد عام 2015.
- ينبغي وضع الشباب في صلب عملية تصميم وتنفيذ المبادرات التي تستهدف الشباب.
- لا بد أن ننخرط في مشاورات يقودها الشباب وأن ندمج الشباب المشاركين ووجهات نظرهم في المشاورات الفُطرية الحالية، بالإضافة إلى توصيات أخرى.

من حيث ما افتقرت إليه الأهداف الإنمائية للألفية والذي يود الشباب أن يجوده في خطة ما بعد عام 2015:

- التوسع في اتباع نهج قائم على التواصل مع المستفيدين في التنمية لضمان أن الأهداف تعكس احتياجات الشباب وأن الفئات السكانية المستهدفة تشارك مشاركةً تامة.
- التركيز على سياقات ما بعد الصراع وعلى الفئات الضعيفة ومنها النساء والفتيات والشباب ذوي الإعاقة والشباب المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والشباب في المناطق المتضررة من الحروب.
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيد فقر الأسر المعيشية ومراعاة الديناميات الجنسانية لفقر الأسرة داخل البيت الواحد، بالإضافة إلى توصيات أخرى.

اللقاء المفتوح

اختتم الفريق الرفيع المستوى مؤتمره الذي استمر ثلاثة أيام بقاء مفتوح شارك فيه ما يزيد على - - ممثل من المجتمع المدني من أجل تبادل وجهات النظر والشواغل بشأن ما بعد عام - - وحظي النقاش بمتابعة حية عبر موقع تويتر حيث أرسلت أكثر من - - تغريدة في غضون الساعة الأولى فقط من زمن الاجتماع ورغم أن الاجتماع تركّز على مسائل التنمية البشرية وفرص العمل وسبل العيش، فإن مداخلات كثيرة تطرقت إلى مجموعة واسعة من المواضيع الأخرى.

أدار اللقاء المفتوح دنكن غرين وتحدث فيه أعضاء الفريق وهم غراسا ماشيل جنوب أفريقيا، وفولبيرت جيرو أموسوغا بتين، وأبهيجيت بانيرجي الهند، وغونيل كارلسون السويد، وتوكل كرمان اليمن، وجون بوديستا الولايات المتحدة الأمريكية، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام - -، أمينة محمد (نيجيريا)، والمؤلف الرئيسي وأمين السر التنفيذي للفريق هومي خاراس (باكستان).

افتتح هومي خاراس الاجتماع بتسليط الضوء على رؤية الفريق وهي القضاء على الفقر في هذا العصر، وبين أن الفريق لا يزال يتناقش بشأن ما يترتب على هذه الرؤية بالتحديد، ولا سيما من حيث الجدوى والقدرة على تحمل التكاليف.

وكانت الأسئلة الرئيسية ما هي الأعمال المهمة غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية والتي نريد استكمالها؟ ما الذي نريد تغييره أو تعديله في الأهداف الإنمائية للألفية لجعلها أكثر ملاءمة للتحديات الجديدة في سياق التنمية؟ ما الذي ينبغي إضافته؟

وبعد الكلمة الافتتاحية، أعطى السيد غرين الكلمة لممثلي المجتمع المدني الذين أرادوا المداخلة، وخصص لكل واحد منهم - - ثانية تقريباً نظراً للعدد الكبير من متحدثي المجتمع المدني وكان أول من تحدث سايمون روس من منظمة بابابوليشن ماترنزا حيث أثار مسألة تنظيم الأسرة وزيادة عدد فرص عمل النساء، وسلطت كاثرين هاجان من مرصد جنيف الاجتماعي الضوء على أن مسألة الغذاء والتغذية تعتبر من القضايا الملحة ولا سيما في إطار الأسرة وأثارت منظمة بابيبي ميكل أكشن مسألة الرضاعة الطبيعية التي من شأنها أن تترك أثراً إيجابياً على الأهداف الإنمائية للألفية جميعها، ودافعت بيبي غاردرن العضوة الشابة في منظمة فتيات الكشافة عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، في حين دعت ممثلة من مظمة لانديسالا إلى تأمين حقوق الأراضي، ولا سيما بالنسبة للنساء، من أجل زيادة الدخل والإنتاج والاستثمارات، والتصدي لفقير الأسرة، وشدد أندرو شيرد من الشبكة الاستشارية بخصوص الفقر المزمن على أنه من غير الممكن تحويل جميع التحديات العالمية إلى أهداف عالمية، حيث يرتبط بعضها بسياقات محددة جداً ويتطلب استقلالاً وطنياً مثل قوانين الزواج والميراث المسؤولة عن إبقاء الناس فقراء.

أشارت جوديث واتس من تحالف الأمراض غير المعدية إلى أهمية إدراج مسألة الأمراض غير المعدية كالسكري والسرطان في أي إطار إنمائي في مرحلة ما بعد - - -، حيث تشكل هذه الأمراض تهديداً خطيراً للصحة وبالتالي للتنمية، وقالت السيدة واتس إن الأمراض غير المعدية تؤدي إلى الفقر، والفقر يؤدي إلى الأمراض غير المعدية، ووجهت إحدى ممثلات المجتمع المدني نداءً بشأن اللامساواة في الحصول على الأدوية ولا سيما المسكنات، وأوضحت أن تقديرات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تشير إلى أن - - بالمائة من المسكنات القوية تذهب لنحو - - بلدان متقدمة من بينها المملكة المتحدة، وتتشارك بقية العالم فيما تبقى من مسكنات، وأشارت نيفي نارنج من مظمة إيفري تشايلد إلى مسألة رعاية الطفل وحمايته، وقالت إن من غير المقبول أن يتعرض - - بليون الأطفال سنوياً للعنف و - - مليون طفل للاغتصاب أو العنف الجنسي. واقترحت جعل "الحماية كمقياس لجميع الأهداف الإنمائية."

تطرق المشاركون أيضاً إلى قضايا من قبيل بيئات العمل غير الآمنة؛ والاتجار بالبشر؛ والنمو الشامل للكافة؛ والحد من السلوك الاستهلاكي وخاصة في البلدان المتقدمة؛ وترتيبات التوأمة بين البلدان المتقدمة والنامية؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء وكبار السن؛ والحفاظ على الغابات الاستوائية المطيرة؛ والحصول على البيانات والمعلومات والشفافية؛ وحقوق الإنسان والعمل؛ ودور العمل التطوعي؛ والحماية الاجتماعية للمجتمعات المحلية والمجتمعات حول العالم.

تعلقت الكثير من المداخلات الأخرى بعملية التشاور بشأن خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام - - - وعلى سبيل المثال، تحدثت إحدى المشاركات من نيجيريا عن أهمية الملكية وقالت إن أصوات القواعد الشعبية ولا سيما النساء لم تجد أذاناً صاغية، وإنه لا بد للمشاورات الوطنية أن تتخذ شكل محاكمات على المستوى الريفي من أجل الاستماع لأصوات المهمشين.

وبالنظر إلى الوقت المحدود المخصص لمداخلة كل مشارك، أخذت الكثير من المداخلات صيغة أسئلة موجهة مباشرة إلى الفريق بشأن خطته لمعالجة موضوع أو قضية محددة في إطار العمل الإنمائي في مرحلة ما بعد - - - وتضمنت الأسئلة الموجهة كيف سيراعي الفريق تأثيرات النمو السكاني وما هي سبل الحد منه؟ بابابوليشن ماترنزا، أما هو

الغرض الأسمى الذي يرتأيه الفريق لإطار العمل في مرحلة ما بعد - - -، وهل فُكّر الفريق بشأن التمويل؟ هل ترون دوراً لمصادر جديدة للتمويل مثل ضرائب القطاع المالي؟ الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية؟ كيف ستؤخذ مساهمة المغتربين المالية الكبيرة في التنمية في عين الاعتبار؟ كوميك ريليف، وكيف يمكن ضمان إدماج اقتصادات الكفاف في الاقتصاد العالمي؟ وكيف يمكن ضمان حماية النظم الإيكولوجية؟ مجلس الكومنولث للإيكولوجيا البشرية، وكيف يمكننا إحداث تغيير بعد عام - - - في ظل كل الأزمات المتعددة؟ قويس، وكيف يمكن للفريق أن يسائل الحكومات عن المجموعة التالية من الأهداف؟" (مؤسسة بريدج للقيادة).

وفي معرض الرد على هذه الأسئلة، ذُكرت السيدة أمينة محمد الحضور بأنه لا تزال هناك ثلاث سنوات أمام الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يمكن إنجاز الكثير حتى ذلك الحين، وسوف يجري، من الناحية المثالية، التطرق إلى العديد من القضايا التي طرحتها المداخلات بحلول عام - - -، بحيث يتسنى لإطار العمل الجديد أن يركز على الوقاية، وأوضحَت السيدة كرمان أن الفريق سيحتاج إلى صياغة الأهداف التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المدني ومدخلاته وقالت بانحن بحاجة لصوتكم وأحلامكم وخبراتكم، وسلطت السيدة ماشيل الضوء على الإجماع العام على أن الهدف من مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في القضاء على الفقر في زماننا، وأنه ينبغي إنجاز ذلك بطريقة بسيطة وقابلة للتنفيذ، وسألت الحضور، كيف يمكن أن تساعدونا، نحن الفريق، في الترويج لذلك في أوساط الفئات المعنية التي نعمل معها لا عندها؟ وأشارت أيضاً إلى تجربتها الشخصية في العمل في المجتمع المدني وكيف أن منظمات المجتمع المدني تنزع أحياناً إلى اعتبار جداول أعمالها بأنها الأكثر أهمية، وأكدت السيدة ماشيل أنه إذا أردنا القضاء على الفقر في زماننا، فإننا لا يمكن أن نواصل العمل منفردين، وطلبت من المجتمع المدني أن يبدأ التفكير فيما يمكننا فعله على نحو أفضل وبشكل مختلف، وشددت السيدة كارلسون على أهمية الاشتغال على من لا صوت لهم وتحديد المجالات المنسية، وقالت "نحن نحتاج لمعرفة المزيد عما يريده الفقراء"، وأكدت على أن الفقراء ربما لا يريدون نعتهم بالفقراء. واختتمت بالإشارة إلى أن التركيز ينبغي أن ينصب على التنفيذ وعلى النظر إلى الناس باعتبارهم أصولاً، وأكدت السيدة ماشيل هذه النقطة وطرحَت سؤالاً مفادُه: هل يمكن أن نطلق عليهم اسماً آخر غير الفقراء؟ وأضافت بانحن بحاجة أيضاً للتخلص من نظرة المانحين والمتلقين، فحتى أقل البلدان لديها ما تقدمه، وهي شريكة في التنمية، وخلصت إلى أنه لا بد من التصدي للنظم واللغة التي تعزز اللامساواة.

أشار السيد بوديستا إلى أن القضاء على الفقر ليس من مسؤولية الأمم المتحدة أو حكومات معينة وحسب، بل هي مسؤوليته تقع على عاتق أصحاب المصلحة حول العالم كافة، واعتبر أن الشفافية والمساءلة من المتطلبات الضرورية ولا سيما فيما يتعلق بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية والمعني بالشراكات العالمية، وذكّر السيد جيرو أموسوغا فنتين من الإجراءات التي ستقع في صلب عملية خلق النمو الشامل للكافة وهما تمكين الفقراء، والتنظيم بغية إيجاد الوسيلة لتمكينهم، وفي هذا الإطار، سلط السيد أموسوغا الضوء على أهمية تثقيف الناس وتدريبهم وتمكينهم من خلال تعليمهم بشأن كيفية اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية المترتبة على عواقب تلك القرارات، وأشار أيضاً إلى أهمية ضمان أن يحصل الفقراء على الخدمات، وليس الخدمات الأساسية وحسب، بل على كل ما يسمح لهم بإنتاج النمو واستحداثه. واختتم حديثه بالإشارة إلى أهمية قيام شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والفقراء.

وفي الختام، أوضح السيد بانيرجي أنه ليس بوسع الفريق أن يضمن إدراج كافة المواضيع والمشورات المطروحة في هذا الاجتماع والتي ستتطرح في اجتماعات مستقبلية نظراً لكثرة الأفكار وتعددتها، وقال بانحن نضمن لكم فشلنا، إذ لن نجعلكم جميعاً سعداء، فأحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه هذه العملية هو أننا سنخرج في نهاية المطاف بعدد قليل جداً من الأهداف، لذا فإنه طلب من منظمات المجتمع المدني أن لا تتبادل بالضرورة وجهات النظر المحددة، ولكن أن تفكر في الأهداف التي ينبغي أن تُعطى الأولوية، وأضافت السيدة كرمان بانجبرونا على كتابة الحلم الذي نصبوا

إليه من وراء الأهداف ولكن أجبرونا أيضاً على صياغة الآليات اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف وأضافت أنه من المهم جداً أن تُترجم تلك الأهداف إلى قوانين ومعاهدات، ليس على الصعيد الدولي وحسب بل على الصعيد المحلي أيضاً."